واشنطن: نواصل الاتصال بالإخوان المسلمين في مصر لإعادتهم إلى العملية السياسية

قالت جين بساكي الناطقة بلسان الخارجية الاميركية ان واشنطن تواصل اتصالاتها بجماعة الاخوان المسلمين في مصر في إطار اتصالاتها بالقوى السياسية المصرية. وقالت بساكي في خلال إيجازها الصحافي اليومي امس الاول ان الادارة الاميركية متمسكة بادراج الاخوان المسلمين في العملية السياسية بمصر وأضافت «نحن على صلة وثيقة بالاخوان المسلمين، كما أوضحت الاسبوع الماضي وهو الحال الآن».

وقالت بساكي ان موقف واشنطن يتلخص في ان على المصريين بأنفسهم ان يرسموا مسارهم نحو الديموقراطية وان الولايات المتحدة لا ترغب في إملاء أي شيء على أي من أطراف الأزمة الراهنة في مصر على الرغم من القلق الشديد الذي تشعر به الولايات المتحدة حيال تلك الأزمة وتفاقمها.

وقالت بساكي ان العملية السياسية في مصر ستستغرق وقتا حتى تتجاوز الأزمة وأضافت «المهم هو ان نرى خطوات عملية تتخذها الحكومة المؤقتة لضمان عدم إقصاء احد ولتصبح اكثر شمولا. ولا شك في ان هناك حاجة أمام تلك الحكومة لخفض مستوى الاستقطاب واتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. ونحن قلقون من العنف على الأرض، ولكننا سنأخذ الموقف يوما بيوم وسنبلغ المعنيين بمصادر قلقنا وبما نحث عليه».

وقالت الناطقة ان واشنطن تتلخص من أي اعتقالات تتم لأسباب سياسية. وسئلت عما اذا كان ذلك يعني ان واشنطن تؤكد ما قالته الخارجية الاسبوع الماضي من ضرورة الافراج عن الرئيس محمد مرسي فقالت «ان موقفنا لا يزال كما هو وهو واضح تماما، وكما قلت الاسبوع الماضي فإننا نوافق على الدعوة الالمانية».

تجمع لأنصار الرئيس المعزول د. مرسي بميدان رابعة العدوية أول من أمس (أ.ف.ب)

الخارجية الأميركية تكرر مطالبتها بالإفراج عن مرسي وتؤكد: المساعدات العربية والإقليمية لمصر حل قصير الأجل ولا تغني عن الإصلاحات

وكانت التعليقات الاميركية على زيارة نائب وزيرة الخارجية ويليام بيرنز قد تراوحت بين دعم دور بيرنز الذي يهدف الى إعادة الاخوان المسلمين الى العملية السياسية وبين إدانة ذلك الهدف بدعوى ان الاحداث الاخيرة برهنت على ان الاخوان يجب ان يظلوا خارج تلك العملية. غير ان الموقف الرسمي للادارة لا يزال بحذر بالغ بسبب حدة الاستقطاب في مصر ورغبة واشنطن في تجنب التعرض للمزيد من الخسائر السياسية بعد الانتقادات التي وجهت اليها من كل الأطراف السياسية المصرية بلا استثناء.

في سياق متصل أكدت ساكي أن المساعدات العربية والاقليمية لمصر مفيدة كحل قصير الأجل، لكنه لا يغني عن القيام بالاصلاحات اللازمة التي توفر الحل على المدى الطويل لما تعاني منه مصر من مشكلات اقتصادية.

جاء ذلك في تعليقها حول قيام الولايات المتحدة بمراجعة ما تقدمه من مساعدات لمصر في الوقت الذي أعلنت فيه روسيا أنها مستعدة لتقديم أي مساعدة لمصر، اضافة الى اعلان الامارات والسعودية والكويت عن تقديم مساعدات لمصر.

وقالت ساكي: «لقد أعلن عدد من الدول الأخرى عن مساعدات لمصر، ولا أعرف كم من المساعدات قد تعهدوا بتقديمها، ومن الواضح أن هذه المساعدات من العديد من الأصدقاء الاقليميين مفيدة لمصر، وستساعد على توفير الفرصة لها للتغلب على الوضع الحالي».

وأضافت ان هذا حل قصير الأجل، ومصر لا تزال بحاجة الى اجراء اصلاحات تؤدي الى مسار اقتصادي نشط طويل الأجل، مضيفة « ونحن نشجعها على ذلك، وهذا شيء تحدث بشأنه الوزير جون كيري من قبل مع المسؤولين المصريين، وما زلنا نشجع؟على تحقيقه» وفيما يتعلق بما اذا كانت هناك مشكلة لدى الولايات المتحدة باعلان روسيا عن استعدادها لتقديم مساعدات لمصر قالت ساكي: «مرة أخرى سيتخذ عدد من الدول المختلفة قراراتهم في هذا الشأن، وقد أعلن آخرون عن تقديم مساعدات لمصر في الماضي، وهذا شيء يمكن أن يساعد مصر كحل على المدى القصير على ضوء الحالة الاقتصادية التي تواجهها، ولكننا مازلنا نعتقد أن مصر بحاجة الى اتخاذ خطوات الاصلاح على المدى الأطول آجلا».

وبشأن اقتراح عضوي مجلس الشيوخ جون مكين وليندسي جراهام الابقاء على أجزاء من المعونة العسكرية لمصر مع وقف جميع المعونات التي يتم تقديمها عن طريق وزارة الخارجية الأميركية، قالت ساكي: «ما أستطيع أن أقوله هو أن أننا مازلنا نقوم بمراجعة وسنأخذ الوقت اللازم للقيام بذلك، أنا على علم بأن عددا من المسؤولين يدعون الى أشياء مختلفة، ومن الواضح أن الوزير كيري وآخرين على اتصال مع أعضاء في الكونغرس، ولكن ليس لدي أي تحليل خاص بشأن هذا الاقتراح».

● عواصم ـ أحمد عبدالله ـ وكالات

القاهرة تعرب عن استيائها الشديد من «التدخل التركي» في شؤونها

القاهرة ـ أ.ف.ب: أعربت الرئاسة ووزارة الخارجية المصرية امس عن الاستياء الشديد تجاه تصريحات المسؤولين الاتراك حول مصر والذي اعتبرته القاهرة «تدخلا صريحا» في الشأن المصري، بعد اعتبار رئيس وزراء تركيا ازاحة الرئيس المصري الاسلامي محمد مرسي انقلابا وعدم الاعتراف الا به رئيسا شرعيا لمصر.

وقال احمد المسلماني المستشار الاعلامي لرئيس الجمهورية المصري المؤقت ان «تصريحات تركيا غير مناسبة وتعتبر تدخلا في الشأن الداخلي المصري، وعلى أنقرة احترام ارادة الشعب المصري الذي خرج في 30 يونيو، وعلى أنقرة أن تعلم وتنتبه وهي تتكلم أنها تتكلم عن دولة كبيرة مثل مصر ولها تاريخ ولن تقبل تدخلها في شؤونها»، حسبما نقل عنه الموقع الالكتروني لصحيفة الاهرام في مؤتمر صحافي بقصر الاتحادية امس.

وأشار المسلماني الى أن «مصر لم تتدخل فيما حدث في ميدان تقسيم بتركيا من مظاهرات ضد نظام الحكم هناك، ومن ثم فعلى تركيا ألا تتدخل في شؤون مصر».

من جانبها، ابدت الخارجية المصرية استياءها الشديد تجاه تكرار التصريحات التركية بشأن مصر.

واعرب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية بدر عبد العاطي عن «الاستياء الشديد تجاه تكرار مثل هذه التصريحات» والتي اعتبرها «تدخلا صريحا في الشأن المصري».

واعتبر عبد العاطي ان التصريحات التركية «تنم عن عدم ادراك أو إلمام دقيق بحقيقة التطورات على أرض الواقع في البلاد وتمثل تحديا لارادة الشعب الذي خرج بالملايين للشارع للمطالبة بحقوقه المشروعة».

ودعا عبد العاطي المسؤولين الأتراك الى أن «يجعلوا العلاقات التاريخية والمصالح المشتركة بين البلدين فوق الاعتبارات الداخلية والمصالح الحزبية الضيقة»، مذكرا انقرة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول استنادا الى ميثاق الأمم المتحدة.

وكانت تركيا طالبت بالإفراج الفوري عن الرئيس المصري المعزول، وتقدمت بخطة من شأنها إنهاء المرحلة الانتقالية السياسية وصولا إلى انتخاب رئيس مدني خلال ثمانية أشهر.

وذكرت صحيفة (توداي زمان) التركية، التي تصدر باللغة الإنجليزية، أن الرئيس التركي عبد الله غول كان قد عقد جلسة مباحثات مع السفير المصري عبد الرحمن صلاح الدين منذ أيام في أول لقاء رسمي بين مسؤولين أتراك ومصريين منذ عزل الرئيس مرسي في الثالث من شهر يوليو الجاري.

وقد جاء الاجتماع المغلق على الصحافة بناء على طلب السفير والذي أكد جول خلاله على ضرورة استمرار العلاقات «القوية والاستراتيجية والتاريخية» بين البلدين.

وخلال اللقاء عرض جول خطة تستمر لمدة ثمانية أشهر لإنهاء المرحلة الانتقالية بانتخاب حكومة مدنية. وأوضح الرئيس التركي أن الحكومة المؤقتة يتعين عليها تشكيل لجنة من 50 عضوا خلال 15 يوما وتضم محامين وممثلي الجامعات والاتحادات العمالية ومنظمات المجتمع المدني لتكون مهمتها كتابة دستور جديد ويدعو الرئيس للاستفتاء عليه خلال شهر. وشدد غول أنه على الحكومة المؤقتة أيضا إنشاء مفوضية انتخابات مستقلة ويدعو بعدها لانتخابات برلمانية خلال فترة ثلاثة أشهر وبعدها بشهر يتم الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية.

النجار: إعلاء المصلحة العليا للوطن فريضة دينية وفتوى القرضاوي خاطئة وأدعوه لقراءة الواقع

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال د.عبدالله النجار عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف إنه لا توجد أي عقيدة تأمر بأن يكون التخريب أو القتل أو النهب أو الغصب هو السبيل الذي تنهجه من أجل تحقيق مصلحة، موضحا أن الشريعة الإسلامية حاربت الأشكال التخريبية كافة، وحاربت جميع الأمور التي تدخل في إطار التخريب بالوطن، فإعلاء المصلحة العليا للوطن هي فريضة دينية.

وأكد النجار في مقابلة خاصة مع قناة «العربية» الإخبارية ـ أن موقف الشريعة الإسلامية واضح تماما من هؤلاء فلا يوجد أي دين يأمر بهذا، وقال «نرى أن الكثير من الذين وقعوا ضحية الانحراف الديني أصبحت في قلوبهم قسوة وعمت عقولهم وبصائرهم وتصوروا الأمور على غير وقائعها الشرعية، واستحلوا الدماء وظنوا أنهم يجاهدون، واستحلوا الأموال وأنهم يأخذونها من أجل الدين». وتابع: «من أراد أن يدرك هذا الفساد، يجده واضحا في تصرفات المتشددين وما يصدر عنهم من أفعال عنيفة مثل واقعة إلقاء الأطفال من أعلى عقارات بمحافظة الإسكندرية،

والفاعل ليس له عداوة مع ضحيته سوى أنه يفسد للإفساد، وهذا دليل على تربيته وخطابه الديني الذي أفسد فطرته وحوله إلى هذا الكيان القاسي الذي لا يختلف عن الشيطان الفاسد».

واعتبر عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف فتوى الشيخ يوسف القرضاوي أنها «خاطئة لأنها لم تقرأ الواقع جيدا، فلم يحدث انقلاب مسلح في مصر، كما تشير الفتوى، ولو حدث ذلك لتعرض الرئيس السابق وأتباعه للقتل»، مشيرا إلى أن ما حدث كان «تلبية للإرادة الشعبية»، حيث خرج الملايين على الرئيس، داعيا القرضاوي الى أن يقرأ الواقع جيدا بحيادية قبل إنزال النص الشرعي.

وأكد أن وقفة أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي أمام مشيخة الأزهر كان الهدف منها هو منع اجتماع العلماء في مجمع البحوث الإسلامية، وعندما اعتقدوا أن الاجتماع ألغي تركوا المشيخة وذهبوا، في حين أن الاجتماع كان قائما في حينها، وقد تعدوا على علماء الأزهر الشريف، على حد قوله.

وقال إن من يعترض على فتوى الإمام الأكبر شيخ الأزهر حول جواز الخروج على الحاكم لابد أن يكون يبحث عن مصالحه الشخصية فقط، مضيفا: «أنا أعتبر أن فتوى الإمام الأكبر هي فتوى تاريخية بكل المقاييس، لأنها تصحح عثرة في الدين لو استقرت في يقين الناس ستؤدي إلى ضياع قيام الدين». وأضاف: «إن فضيلة الإمام الأكبر وضع الأزهر الشريف على طريق الصواب، بأن بين الحكم الشرعي في أمر مهم يخص المجتمع ولم يحاب تيارا أو نظاما، وهذه هي الوسطية الأزهرية التي ينشدها المجتمع المصري والإسلامي بصفة عامة».

وتابع قائلا «ودوره في الثورة وخروجه مع الجيش دور يحسب له، فقد ساند الثورة الشعبية التي خرج فيها جموع الشعب، ودوره في المصالحة الوطنية يعتبر دورا كبيرا، وكل ما قام به هو من صميم اختصاص الأزهر لأنه في النهاية مؤسسة وطنية وإسلامية، وشيخها عالم جليل وهو رمز للمسلمين والإسلام».

7 قتلى وأكثر من 250 جريحا في الاشتباكات.. والقبض على 400 من مثيري الشغب

أنصار مرسي يربكون القاهرة بتظاهرات عنيفة في «مليونية الصمود» البلتاجي: موعدنا العاشر من رمضان «وعارفين هنعمل ايه»

القاهرة ـ وكالات: نظم مئات من أنصار الرئيس المصري المعزول محمد مرسي مساء امس الاول تظاهرات عنيفة في عدد من مناطق القاهرة للمطالبة بعودته، نجحوا من خلالها على قلة أعدادهم في إرباك عموم العاصمة، بينما تخللت احدى التظاهرات اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن في ميدان رمسيس أوقعت قتلى وجرحى.

وتحت شعار «مليونية الصمود» خرجت في أنحاء عدة من العاصمة تظاهرات لأنصار الرئيس المعزول المنتمي لجماعة الاخوان المسلمين، ورغم قلة اعداد المشاركين في كل من هذه التظاهرات قياسا الى تظاهرات اخرى، الا ان رقعة انتشارها الواسعة في العاصمة أربكت المشهد بشكل كبير.

وشهدت التظاهرات احداث عنف قوية وخاصة تلك التي جرت في ميدان رمسيس، احد اهم ميادين القاهرة وحيث توجد محطة القطار الرئيسية بالعاصمة والتي تحولت لساحة مواجهات بين انصار مرسي والشرطة.

ووقع خلال هذه التظاهرات الاحتجاجية 7 قتلى وأكثر من 250 جريحا وقال نائب رئيس هيئة الاسعاف المصرية محمد سلطان لوكالة فرانس برس ان «سبعة أشخاص قتلوا وأصيب 261 آخرون في اشتباكات الاثنين»، وأضاف «خمسة اشخاص قتلوا في حي الجيزة (جنوب غرب القاهرة) وقتل اثنان في ميدان رمسيس» القريب من أحد الجسور الرئيسية على النيل وميدان التحرير.

وقال مصدر امني مسؤول انه جرى إلقاء القبض على 401 شخص من مثيري الشغب خلال الاشتباكات التي شهدها ميدان رمسيس، وانه تمت إحالتهم إلى النيابة العامة التي تولت التحقيق، وذلك حسبما نقلت عنه وكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية في مصر.

وفي الساعات الاولى من فجر امس تجددت المواجهات بين قوات الامن ونحو ألفين من انصار مرسي في ميدان رمسيس بعدما كانت الشرطة نجحت مساء الاثنين في اخلاء المتظاهرين من اعلى كوبري 6 اكتوبر الرئيسي في العاصمة.

وأطلقت الشرطة المتمركزة فوق الكوبري العشرات من قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين هتفوا «الشرطة بلطجية» و«يسقط يسقط حكم العسكر»، في اشارة لعزل الجيش لمرسي المنتمي لجماعة الاخوان المسلمين. وحمل العديد من المتظاهرين صورا للرئيس المعزول. وهتفوا «إسلامية إسلامية» و«مرسي الله أكبر»، كما أدى بعضهم الصلاة على الجسر. وعلى الاثر، وصلت مدرعات للشرطة وسيارات لقوات مكافحة الشغب (الأمن المركزي) لفض التظاهرة.

وقال ضابط شرطة في موقع الاحداث لفرانس برس ان «قوات الأمن تلقت أوامر واضحة بفض أي تظاهرة تعرقل حركة المرور وتعطل مصالح المواطنين».

ومن فوق مدرعة للشرطة وعبر مكبر للصوت، طالب نقيب شرطة المتظاهرين بفتح الطريق مرتين قبل اطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع. وفرقت الشرطة المتظاهرين انصار مرسي لأسفل الكوبري باتجاه ميدان رمسيس.

وتبادل المتظاهرون وجنود الامن المركزي القاء الحجارة لدقائق عبر الكوبري.

وفي ميدان الجيزة المؤدي الى منطقة الاهرامات، عرقل تجمع لمئات من انصار مرسي حركة المرور بشكل كبير. وتكدست عشرات السيارات امام ممر صغير سمح فيه انصار الرئيس المعزول بمرور السيارات الواحدة تلو الاخرى. وهتف انصار مرسي «إسلامية إسلامية» و«مرسي رئيسي»، فيما اعتلى عشرات منهم جسرا رئيسيا في الميدان ملوحين بأعلام مصر.

وقال مصدر امني ان مئات من انصار مرسي حاولوا اقتحام قسم شرطة الجيزة القابع في شارع البحر الاعظم القريب من ميدان الجيزة، لكن الأمن تصدى لهم. وبحسب سلطان فإن «3 مصابين سقطوا في تلك المواجهات».

وقال مصدر أمني آخر ان «عشرات من انصار مرسي قطعوا طريق جسر السويس في اقصى شرق القاهرة للمطالبة بعودة مرسي للحكم»، وأضاف «حدث قطع آخر للطريق في طريق صلاح سالم» الذي يعد ممرا رئيسيا للوصول لمطار القاهرة.

في نفس السياق، اعتبر القيادي البارز في جماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي، ان العاشر من شهر رمضان الجاري سيكون يوم العبور الثاني لاسترداد الوطن، مؤكدا الاستمرار في الاحتجاج إلى حين عودة الرئيس المعزول إلى الحكم.

وقال البلتاجي، في كلمة ألقاها وسط آلاف من أنصار مرسي بمحيط مسجد رابعة العدوية في القاهرة، موعدنا الجمعة المقبلة في 10 رمضان، العبور الثاني من أجل استرداد الوطن كما استرددنا سيناء قبل ذلك، في إشارة إلى حرب أكتوبر 1973 التي استعادت مصر بعدها سيناء من الاحتلال الإسرائيلي.

واستطرد قائلا: إحنا عارفين هنعمل إيه (نحن نعرف ما سنفعله).

وقال البلتاجي إننا لن نقبل مفاوضات من أي نوع، والوحيد الذي له حق التفاوض هو الرئيس مرسي بعد عودته بكامل صلاحيته، فنحن لن نتفاوض ولن نجلس ولا مصالحة، قبل عودة مرسي والدستور ومجلس الشورى (الغرفة الثانية من البرلمان) المنتخب، معتبرا ان النظام المصري الحالي يريد مصالحة مع (الرئيس الأسبق حسني مبارك)، وحبيب العادلي (آخر وزير الداخلية في عهد مبارك) وأحمد عز (أحد رموز نظام مبارك)، وليست مصالحة مع شعب مصر. وأعرب عن اعتقاده بوجود ضغوط نفسية تمارس على مرسي من أجل كتابة استقالته بنفسه، ولكن البطل صامد متمسك بعدم التوقيع على استقالته.

واستطرد البلتاجي قائلا إن الرئيس مرسي لا يعرف شيئا عن حشودكم، ورغم ذلك يقول للأميركيين والعسكريين إنه لن يقبل بالإملاءات الداخلية والخارجية.

في المقابل، دعت القوات المسلحة المصرية، قبل فجر امس، أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي المعتصمين بمحيط مسجد رابعة العدوية إلى إنهاء الاعتصام والانصراف إلى أعمالهم. وألقت مروحية حربية تابعة للقوات المسلحة منشورا على مئات الآلاف من أنصار مرسي بمحيط مسجد رابعة العدوية شمال شرق القاهرة، جاء فيه أبناء مصر الشرفاء هل تعلمون أن هناك أبرياء قد قتلوا وأصيبوا اليوم وهم آمنون، ومركبات حرقت ودمرت، وكانت كل ما يملكه أصحابها، وأسر مكلومة فقدت عزيزا لديها كان عائلا وحيدا لزوجات وأطفال رضع.

وأضاف المنشور هل تعلم أن كل هذا حدث بسبب فتاوى وأقوال تحريضية آثمة أطلقها خبثاء وأشرار نسوا الله ولكنهم لم ينسوا مكاسبهم فأكسبهم الله الإثم والهوان ودعوات الأبرياء بالقصاص.

أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي يقطعون كوبري «6 أكتوبر» ويلقون بالأحجار تجاه الأمن والمعارضين أمس الأول (أ.ب)

القوات المسلحة المصرية تدعو أنصار مرسي إلى فض الاعتصام والانصراف إلى أعمالهم

النائب العام يحقق في تلقي قيادات الإخوان هدايا من السفيرة الأميركية وإحدى الدول العربية

القاهرة ـ د.ب.أ: قال مصدر قضائي بالمكتب الفني للنائب العام المصري إن النائب العام المستشار هشام بركات كلف نيابة الأموال العامة بالتحقيق في بلاغات قدمت ضد قيادات جماعة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم محمد بديع المرشد العام والمهندس خيرت الشاطر نائب المرشد والدكتور محمد البلتاجي والدكتور عصام العريان القياديان بالجماعة والمحامي عصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط والمهندس أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط وذلك لتلقيهم هدايا من السفيرة الأميركية أن باترسون دون وجه حق ودون صفة قانونية.

وأضاف المصدر أن نيابة الأموال العامة برئاسة المستشار أحمد البحراوي المحامي العام الأول بدأت بناء على تكليف من النائب العام بفحص البلاغات المتعلقة بقيام احدى الدول العربية بإعطاء مجموعة من الهدايا لعدد من القيادات منها محمد بديع والمرشد السابق مهدي عاكف ورئيس حزب الحرية والعدالة محمد سعد الكتاتني وخيرت الشاطر وعصام العريان ومحمد البلتاجي وصفوت حجازي وآخرين.

وأكد المصدر أن المكتب الفني برئاسة المستشار عادل السعيد النائب العام المساعد تلقى تكليفا من المستشار هشام بركات بفحص جميع البلاغات التي قدمت ضد قيادات جماعة الإخوان المسلمين والتي تتهمهم بالاستيلاء على المال العام وبيع أراضي الدولة والتخابر لصالح جهات خارجية.

الجيش الثالث يضبط 19 صاروخ «غراد» قبل وصولها إلى القاهرة

وكالات: تمكنت عناصر التأمين التابعة للجيش الثالث الميداني من ضبط 19 صاروخ غراد داخل سيارة نصف نقل كانت في طريقها الى القاهرة، وذلك عند نقطة تفتيش أمني عند علامة الكيلو 61 طريق القاهرة ـ السويس، كما عثرت على بندقية آلية وخزنة بها 21 طلقة كانت بحوزة سائق السيارة.

كما نجحت العناصر الأمنية بالجيش الثالث بالتعاون مع أمن الموانئ من ضبط شحنة هائلة من الملابس والأدوات العسكرية داخل حاويتين بميناء العين السخنة تضم كميات هائلة من الملابس الموهة والأقمشة الخاصة بالزي الميداني الجديد لأفراد القوات المسلحة وأعدادا كبيرة من الأحذية العسكرية وزمازم المياه وحوافظ البنادق الآلية، و289 شدة وحزاما حاملا للذخيرة، و185 جراب مسدس، و245 غطاء للرأس و285 تي شرت مموه و14 خيمة كبيرة كاملة المستلزمات، وقد تم تحويل الواقعتين الى النيابة المختصة لمباشرة التحقيقات واتخاذ ما يلزم نحو الكشف عن هوية المدبرين.

يأتي ذلك مع استمرار عناصر التأمين بالجيوش الميدانية والمناطق العسكرية في الانتشار لتأمين الأهداف والمنشآت الحيوية بالدولة وتكثيف الإجراءات الأمنية على الطرق والمعابر والمنافذ الحدودية.